نقل السكان: تحضير نفسي للحرب المقبلة

«لا توجد حلول سهلة. ان الحل الأفضل لعرب المناطق [المحتلة] والشعب الاسرائيلي هو النقل (Transfer). لن نستطيع التهرب من الواقع أكثر من ذلك. ان كل شخص واقعي يقرأ الخارطة بشكل صحيح سوف يفهم ذلك. هناك ضرورة لنقل عرب [الضفة الغربية] وغزة الى ما وراء نهر الاردن، من خلال اتفاق مع جيراننا وكشرط اسرائيلي في أية مفاوضات، من خلال ادراك الشعبين ان المستقبل سوف يكون أفضل لكليهما بهذه الطريقة» (**معاريف**، ١٠/٧/١٩٨٧). هكذا عقب اللواء (احتياط) رحبعام زئيفي، على أقوال الكاتب أ. ب. يهوشع التي دعا، بموجبها، الى الانسحاب من المناطق المحتلة، وتجريدها من السلاح، وشن الحرب، اذا خرق العرب الاتفاقات المعقودة في هذا الشأن (**المصدر نفسه**). جاء ذلك في سياق الندوة التي عقدها منتدى «باما» للاستيضاحات السياسية يوم الجمعة ٣/٧/١٩٨٧، بمناسبة مرور عشرين عاماً على الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تحدث فيها زئيفي عن الأهمية الأمنية للضفة وقطاع غزة. وقال زئيفي، في معرض تبريره لفكرة النقل، ان رئيس الحكومة في حينه، دافيد بن ـ غوريون، قد صادق، في العام ١٩٥٥، على «خطة اسماعيل» التي كانت خطة تفصيلية للجيش لاحتلال الضفة الغربية. وذكر زئيفي، أيضاً، ان بن ـ غوريون اوعز بتنفيذ الخطة، في حال توفرت فرصة مناسبة (**هآرتس**، ٥/٧/١٩٨٧). وختم زئيفي كلامه: «يجب ان نقول ذلك علناً، ودون خجل» (**المصدر نفسه**).

بعد أقل من شهر، عاد الى طرح موضوع النقل نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، ميخائيل ديكل، في اثناء محاضرة القاها في فرع حيروت في نتانيا. قال ديكل: «لكي نحول دون تحول المنطقة الى برميل من البارود مع فتيل نشط موجه نحو الولايات المتحدة، المعنية بالاستقرار في المنطقة، فانه يقع على عاتق الدول الغربية واجب سياسي واخلاقي للاهتمام بنقل السكان العرب من [الضفة الغربية] الى دولتهم، الدولة الهاشمية، اي الاردن» (**هآرتس**، ٢٩/٧/١٩٨٧). وأضاف ديكل ان عملية النقل هي «السياسة الوحيدة القادرة على حل المشكلة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل على أقوال زئيفي، وديكل لاحقاً، تفاوتت بين التنديد والتحفظ والتفهم والتأييد. فكتل المعارضة الراديكالية نددت كلها باقتراح النقل وطالبت باقالة زئيفي وديكل من المناصب العسكرية والعامة والرسمية التي يشغلانها. وطلب بعض هذه الكتل (حداش والتقدمية) من المستشار القانوني للحكومة ان يفحص امكان تقديم كل من زئيفي وديكل الى المحاكمة، وفقاً لقانون حظر التحريض على العنصرية وللقانون الذي يحظر ارتكاب جريمة ابادة شعب (**المصدر نفسه**، ٥/٧/١٩٨٧، و **يديعوت احرونوت**، ٣٠/٧/١٩٨٧). اما الكتل المعارضة، اليمينية والفاشية (هتحياه وحركة كاخ)، فانقسمت بين متفهم للاقتراح ومتحمس له. فعضو الكنيست غيئولاه كوهين قالت ان زئيفي لم يتحدث عن طرد العرب، بل عن حل متفق عليه يقوم على أساس تبادل السكان، سبق لزعماء حزب العمل في الماضي ان طرحوه، لكنه لم يعد الآن ممكناً (**هآرتس**، ٥/٧/١٩٨٧). وبالنسبة الى اقتراح ديكل، قالت كوهين ان الاقتراح، ومع انه لا يتطابق تماماً مع موقف حركة هتحياه بشأن حل مشكلة عرب الضفة الغربية، إلا ان من حقه ـ أي ديكل ـ ان يعرب عن رأيه بهذا الشأن (**المصدر نفسه**، ٣٠/٧/١٩٨٧).

اما اكثر المتحمسين والمرحبين باقتراح النقل، فكانا عضو الكنيست مئير كهانا (حركة كاخ) ومئير كوهين ـ افيدوف (حيروت ـ ليكود). فالأول اعتبر الاقتراح «انتصاراً اخلاقياً كبيراً لمواقف حركة كاخ. وانه لمن المؤسف ان تعترف بعض الشخصيات الآن فقط، بعدالة أقوال الحاخام كهانا... ولا يغير